

Distr.: General
28 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية لعام ٢٠١٣

٢٨ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

ردّ الإدارة على تقييم دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتأثرة بالنزاعات في سياق عمليات الأمم المتحدة لتحقيق السلام

السياق والخلفية

١ - وفقاً للخطة الاستراتيجية الحالية (٢٠٠٨-٢٠١٣)، يقدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى العمليات التي تنفّذ على المستوى الوطني لتعجيل إحراز تقدم بالنسبة للتنمية البشرية بغية القضاء على الفقر من خلال التنمية والمساواة والتنمية الاقتصادية المستدامة. ومن شأن النزاع المتسم بالعنف أن يؤدي إلى إبطاء التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة وأن يعكس اتجاه المكاسب والإنجازات الإنمائية. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو بالنسبة للعديد من البلدان هدف لا يمكن تحقيقه.

٢ - وكما هو مبين في الفقرتين ٧ و ١٢ من تقرير الأمين العام المتعلق بتعزيز التنمية عن طريق الحدّ من العنف المسلّح ومنعه (A/64/228)، فإن "الطبيعة المتغيرة للعنف المسلح خلال العقود الثلاثة الماضية بما في ذلك الحالات العديدة التي اضطلعت فيها الأمم المتحدة بأنشطة في إطار عمليات السلام أو إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع أو المساعدة الإنمائية قد أدت إلى طمس الفاصل بين النزاع المسلح والجريمة وبين العنف لدوافع سياسية والعنف بدوافع اقتصادية... يتزايد تحسن إدراك الصلات المعقدة بين العنف المسلح ونقص التنمية حيث يكون العنف المسلح سبباً لنقص التنمية ونتيجة له في الوقت نفسه. وسواءً في المجتمعات التي



دمرها النزاع المسلح أو العنف الإجرامي أو العنف بين الأشخاص من الممكن أن يؤدي شيوع العنف المسلح إلى إعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. وقد حدّد الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٩ المتعلّق ببناء السلام بعد انتهاء النزاع مباشرة (A/63/881-S/2009/304)؛ المجالات التي يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة أن تطبّق خبرتها الجماعية في مساعدة البلدان على تفادي عودة النزاع.

٣ - وإقراراً بأهمية منع نشوب النزاع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة من أجل معالجة العنف وتحقيق المرونة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مدى العقد الماضي، على تعزيز الأعمال التي يقوم بها لمساعدة البلدان التي تطلب هذا الدعم لتعزيز بنيتها الأساسية من أجل تحقيق السلام. وهذا يتضمن شبكات لبيئات وآليات وقيّم ومهارات مترابطة تسهم من خلال الحوار والتشاور في منع نشوب النزاعات وفي بناء السلام. وإلى جانب تعزيز عدم العنف ومهارات حل النزاع فإن وجود هيكل أساسي للسلام من شأنه أن يساعد على تعميق الشبكات الاجتماعية، وتنمية شعور مشترك بالشخصية والمشاركة المدنية، وتعزيز القيم الديمقراطية.

٤ - وبالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عزّز قدرات الدعم الذي يقدمه في هذا المجال فإن طلبات البرامج القطرية للدعم زادت زيادة كبيرة. وبين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ زادت الاتفاقات المتعلقة بمنع النزاع والخروج بين النزاع بنسبة تتراوح بين ١٥ في المائة و ٢٤ في المائة من إجمالي إنفاقات البرنامج. غير أنه بالنظر إلى أن الأنشطة المتعلقة بمنع النزاع تُدرج في مجملها في مواضع أخرى في إطار النتائج التي يحققها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتالي فإنها لا تدخل ضمن المعلومات التي يحصل عليها نظام إعداد التقارير المالية للبرنامج كجهة مخصصة للتدخل، فإن هذا يعني أن الإنفاق الفعلي على المسائل والنتائج المتعلقة بالنزاع يزيد كثيراً عن المبالغ الواردة في التقارير.

٥ - وكجزء من برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام يجري الاضطلاع بقدر متزايد من أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام. وعلى خلاف الإجراءات التي تُتخذ في ظروف المهام المحدّدة، يتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتخذ في ظروف نزع السلاح إجراءات تنطوي على اتباع نهج، وتركز على مجالات معيّنة تأخذ في الاعتبار ظروف عدم الاستقرار الكامنة بعد النزاع، وتشمل احتمال تجدد النزاع، وتسهم في تحقيق أهداف بناء السلام المعرّفة في ولايات مجلس الأمن، وتعزز الدعم المتكامل الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل بناء السلام. وتزايد أنشطة البرنامج العالمي لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي له أيضاً آثار على التزام المنظمة بالتركيز على تحقيق نتائج يمكن قياسها وتعزيز الرصد والتقييم وإدارة المعرفة والتعلم.

٦ - وفي هذا السياق أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً للدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاع في سياق عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأجري هذا التقييم في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى أيار/مايو ٢٠١٢ وانصبّ التركيز فيه بصفة خاصة على الدعم الذي يقدمه البرنامج إلى البلدان المتأثرة بالنزاع والتي تستضيف عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة. وجرى اختيار تسعة بلدان لإجراء دراسات حالة بالنسبة لها. وهذه البلدان هي: بوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، وجنوب السودان، ولبنان، والصومال، وتيمور - ليشتي، وهاتي. وإضافة إلى هذه الحالات الأولية التسع، اعتمد التقرير على معلومات من عشرة بلدان أخرى (ومنطقة واحدة) توجد بالنسبة لها، أو كانت توجد بالنسبة لها، ولاية لمجلس الأمن أو لجنة بناء السلام، وهي: جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وغينيا، وغينيا-بيساو، وسيراليون، وأوغندا، والعراق، وغواتيمالا، وأفغانستان، ونيبال، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

الإنجازات والتوصيات وسبل تحقيق التقدم

٧ - يبين التقييم أن المزايا النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في وجوده على أرض الواقع، والمشاركة الوثيقة مع الحكومة، ودوره كجهة تربط بين الجهود المتعلقة بالمسائل الإنسانية وبناء السلام والتنمية المستدامة، وكذلك في الدور الذي يقوم به بالنسبة للحكومة والتغيير المؤسسي في إدارة النزاع. ويبرز التقييم أيضاً أن الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتأثرة بالنزاعات ومن خلال بعثات متكاملة هي أعمال تتفق مع الحالة على أرض الواقع، وأن البرنامج لديه القدرة على العمل على "المستوى المطلوب" في جميع المجالات البرنامجية المتعددة قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعده.

٨ - وقد نجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء قدرة موضوعية في مجالات أساسية عديدة لبناء السلام، وهي مجالات تتفق مع الولاية الإنمائية للبرنامج، كما أنه أظهر تميزاً في دعمه لإعادة بناء نظم العدالة ومعالجة الانقسام القانوني بنظم تقليدية لحل المنازعات. وقد عجلّ البرنامج تحقيق إصلاح حقيقي دائم لقطاع الأمن بتعميم منظور مدني، كما أنه وضع برامج مبتكرة تربط بين التنمية الاقتصادية وإعادة دمج المقاتلين السابقين، والأعضاء المشتركين في جماعات مسلحة، وكذلك العائدين الآخرين، وجماعات مثل جماعات المشردين داخلياً واللاجئين، مع تعزيز إعادة الأمور إلى نصابها وتحقيق الأمن من خلال إجراءات تُستخدَم فيها الألغام وتدابير التحكم في الأسلحة الصغيرة.

٩ - ووفقاً للتقييم، بيّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن بإمكانه أن يكون شريكاً، ومشاركاً، على نحو فعّال في بناء السلام من خلال تشجيع الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني على المستويين الوطني والمحلي. بما يجعل من الممكن توسيع نطاق القاعدة الشعبية لبناء السلام. وفريق الأمم المتحدة الإطاري المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات الوقائية، الذي استضافه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتيح نقاط دخول مفيدة لزيادة التضامن في الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبناء السلام، وخاصة في دعم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في الأعمال التي تقوم بها مع جهات شريكة وطنية من أجل وضع استراتيجيات متكاملة لمنع النزاعات.

١٠ - والتقييم يؤكّد أن وضع برنامج المساواة بين الجنسين الذي يتضمّن ثمان نقاط قد بُذلت فيه جهود هامة لدعم تمكين المرأة وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد حقق قدراً من النجاح في زيادة الفرص المتاحة أمام النساء للمشاركة بقدر أكبر في المجال السياسي والقانوني للبلدان التي خرجت من النزاعات. والنجاحات الملحوظة التي تحققت تشمل زيادة إمكانية حصول النساء على العدالة في بعض البلدان، وخاصة بالنسبة لمن تعرّضن للعنف الجنسي والجنساني. غير أن التقييم يشير أيضاً إلى أن النجاح الذي حققه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده التي تهدف إلى تحسين التوازن الجنساني بين موظفيه العاملين في البلدان التي تشهد نزاعات هو نجاح أقل.

١١ - وفي حين أن التقييم يقرّ بمجالات القوة الحالية فإنه يشير أيضاً إلى مجالات معيّنة يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم تأثيرها. وهذه المجالات تشمل القدرة على إجراء تحليلات تفصيلية للنزاعات على المستوى القطري للمساعدة في توقع، ومنع، نشوب نزاعات. وعلى الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقرّ بأهمية تحليل النزاعات وعمل على تطوير وسائل تحليل النزاعات المتوفرة لديه فقد تبين من التقييم أنه بالنسبة لتوقيت إجراء الاستعراض لم يضع البرنامج إجراءً تنفيذياً معيارياً محدّد توقيت وكيفية إجراء هذا التحليل على المستوى القطري.

١٢ - والتقييم يبيّن أيضاً أن وجود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلد ما قبل الأزمة، وأثناءها وبعدها، يترتب عليه توقع أن تستجيب المنظمة على نحو إيجابي لطلبات الدعم التي تتلقاها. غير أنه نتيجة لهذه التوقعات يعكف البرنامج في بعض الحالات على القيام بتنفيذ برامج دعم طموحه إلى حد كبير دون توفر موارد مالية وبشرية كافية، وهذا من شأنه أن يعوق أداء البرنامج وتنفيذ برامجه.

١٣ - وإجمالاً، تبين أن فعالية الدعم البرنامجي الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المتأثرة بالنزاعات تتوقف على الأحداث التي تشهدها الساحة السياسية والأمنية والتي تتجاوز إلى حد كبير قدرة البرنامج على التأثير. وفي الحالات التي جرى التوصل فيها إلى اتفاق بشأن تحقيق تسوية سياسية وإلى توفير الأمن من خلال إجراءات لحفظ السلام أدت تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم حل النزاعات على نطاق أوسع وبناء السلام إلى دعم البرنامج الإنمائي في نهاية المطاف.

١٤ - ويبيّن التقييم أن الاستجابة الفورية للأزمات من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعروفة باسم مبادرة "الطفرة" واتخاذ إجراءات عاجلة قد أسهما في معالجة مسألة وجود نقص في الموظفين المهرة عند نشوب النزاع. وفي حين أن النشر السريع المؤقت قد يساعد في تحقيق أهداف عاجلة وقصيرة الأجل للخروج من الأزمة فإن الأمر ينطوي على جوانب سلبية وذلك بالنظر إلى أن طبيعة الدولة الضعيفة تتطلب إقامة علاقات وبناء الثقة على مدى فترة طويلة. وسوف تظل فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظروف النزاع معتمدة على نوعية وقدرات إدارة البلد وقدرات موظفيه وعلى الموارد المتاحة. واختيار موظفين مهرة للتعين في بلدان معرضة لأخطار النزاعات وتنفيذ برامج تدريبية متماسكة للموظفين العاملين في تلك البلدان ينطوي على اتخاذ إجراءات لها أهمية حاسمة من أجل ضمان فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٥ - وفي ضوء حقيقة أن متطوعي الأمم المتحدة يشكلون ثلث مجموع الأفراد المدنيين الدوليين في ثماني دراسات من دراسات الحالة الأولية التسع المتعلقة بالتقييم والتي توجد بالنسبة لها بعثة متكاملة، من المهم أن يقرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة أكبر بالإسهام الهام الذي قدمه المتطوعون لتحقيق السلم ودعم التنمية.

١٦ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرحّب بهذا التقييم ويعرب عن تقديره للدروس التي يقدمها لإدخال تحسينات تنظيمية مستمرة. والبرنامج يوافق على المسائل المختلفة المبيّنة وعلى التوصيات المقدمّة. غير أنه وفقاً للمصنوفة الواردة في مرفق هذا التقرير بدأ البرنامج بالفعل العمل على أن يعالج في عام ٢٠١٢ بعض المسائل التي تشملها التوصيات. وفي ضوء هذه الظروف، وكما هو مبين في الجداول الواردة أدناه، من المقرر أن تُبحث التوصيات، في غالبيتها إن لم يكن في مجملها، في نهاية عام ٢٠١٣.

١٧ - ويبيّن مرفق هذا التقرير الخطوط العريضة للتوصيات الرئيسية للتقييم ولردود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

التوصية ١: ينبغي أن يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدرجة كبيرة نوعية، واستخدام، تحليل النزاع على المستوى القطري بما يشمل الإجراءات التنفيذية التوجيهية والقياسية التي تبين بالتفصيل موعد وكيفية وضع التحليلات وتحديثها دورياً. وينبغي أن يكون من شأن التحليلات الفعّالة للاحتياجات والمخاطر أن تؤدّي بشكل مباشر وعلى نحو حاسم إلى أن تكون الأنشطة متعاقبة ووسيلة لقياس التقدّم المحرز بالنسبة لتحقيق الأهداف. الأساس المنطقي للتوصية: خلص التقييم إلى أنه لا يوجد في الوقت الحالي إجراء تشغيلي معياري يستند إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتعلّق بتوقيت وكيفية إجراء تحليل بشأن النزاع. ونتيجة لهذا فإنه لا تزال هناك اختلافات موضوعية وإجرائية بالنسبة لإجراء تحليل للنزاع في كافة قطاعات برنامج الأمم المتحدة. ومع ذلك فإنه توجد خبرات على المستوى القطري تبين قيمة إجراء تقييمات تتعلّق بالنزاع وتحديث تلك التقييمات بانتظام. ففي نيبال، مثلاً، أدّى إجراء المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحليل يتعلّق بنزاع قائم إلى تحديد صورة عامة استراتيجية وحيوية للوضع بالنسبة للحرب المدنية التي شملت جميع أنحاء البلد ولعملية بناء السلام التي أعقبتها.

ردّ الإدارة: وضعت المكاتب والمناطق القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى العقد الماضي نهجاً مختلفة تتلاءم مع ظروف معيّنة (مثل مشروع التحليل السياسي والسيناريوهات المتوقعة في أمريكا اللاتينية) وذلك من أجل أن يكتسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدرة أكبر بالنسبة لتحليل النزاعات وللإستراتيجيات/المبادرات المتعلقة بتخفيف حدة النزاعات. ومن أجل زيادة تعزيز هذه القدرات قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مدى السنوات القليلة الماضية بدعم المكاتب القطرية من خلال وزع مستشاري السلام والتنمية في مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و/أو الأفرقة القطرية في الأمم المتحدة من أجل تقديم الخبرة التحليلية والمشورة إلى مكاتب المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة. غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقرّ بأن هذا لم يكن كافياً لمعالجة التحدّي الذي أثير في التوصية. وبذلك يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد بدأ بالفعل في إجراء استعراض لأداة ومنهجية تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات، وهو استعراض مصمّم بحيث يدعم تحسين التحليلات المتعلقة بالسياقات والنزاعات التي تجريها المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تتضمن هذه العملية أيضاً إعادة النظر في الاختصاصات والقدرات القياسية لمستشاري السلام والتنمية من أجل تعزيز القدرة التحليلية بالنسبة لمنع النزاعات. وهذه العملية يقودها مكتب منع الأزمات والتعافي منها ومن المقرر أن تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ سوف يبدأ تنفيذ خطة عامة شاملة لتدريب موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاملين في البرنامج على استخدام أداة تحليل التنمية المتعلقة بالنزاعات بدءاً بالبلدان التي لها أولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزم أيضاً باستعراض النهج المختلفة التي وضعتها الوحدات المختلفة التابعة له من أجل ترشيد وضع استراتيجية مشتركة من هذه الناحية ولتعزيز انطباق ونوعية أداة تحليل التنمية المتعلقة بالنزاعات. ومما له أهمية أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدأ أيضاً في العمل على وضع وإرساء نظام مشترك للإنذار المبكر ولائحة إجراءات مبكرة وهو نظام ينبغي أن يبدأ تنفيذه في آذار/مارس ٢٠١٣. والغرض من هذا النظام هو ضمان أن يكتشف برنامج الأمم المتحدة على نحو أفضل الأزمات التي يمكن أن تحدث قبل نشوبها وأن تتوفر لديه آلية فعّالة لمعالجتها بطريقة وقائية ملائمة ومتناسكة من أجل حماية المكاسب الإنمائية وتفادي حدوث نزاع.

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، مكتب السياسات الإنمائية	بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣	١-١ الانتهاء من وضع أداة لتحليل التنمية المتعلق بالأزمات بما يشمل استعراض النهج الأخرى الموجودة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		مكتب منع الأزمات والخروج منها	البدء في تقديم التدريب في آذار/مارس ٢٠١٣	٢-١ تقديم تدريب رسمي بشأن تحليل النزاعات إلى جميع موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العاملين في البرنامج بدءاً بالموظفين العاملين في البلدان التي لها أولوية بالنسبة لمنع الأزمات والخروج منها
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، مكتب السياسات الإنمائية	حزيران/يونيه ٢٠١٣	٣-١ إعادة النظر في الدعم الإضافي لضمان أن تنفذ على نحو فعال أداة تحليل التنمية المتعلق بالأزمات
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية (بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة)	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	٤-١ تحديد بلدين إثنين في كل منطقة لإجراء تحليل منهجي للعنف وتقديم القدرات اللازمة لتحديث التحليل دورياً. ومراقبة استخدام التحليل في أنشطة البرمجة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية	آذار/مارس ٢٠١٣	٥-١ وضع وإرساء نظام للإنذار المبكر/العمل المبكر
التوصية ٢: ينبغي أن يبذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مزيداً من الجهود لتحويل التعاون المشترك في الإدارة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون السياسية إلى جوانب الأولويات القطرية وتتابع التدخلات. وهذا سيتطلب قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور أكثر مركزية بالنسبة للمراحل التخطيطية في بداية المهام المتكاملة، وبعد ذلك من خلال التحول من				

حفظ السلام إلى بناء السلام، وبالنسبة للقيام بمهمة متكاملة. ومن هذه الناحية هناك حاجة إلى وضع مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة واضحة. الأساس المنطقي للتوصية: يبين التقييم أن عملية التخطيط المتكامل للمهمة قد أثبتت أنها آلية مفيدة ومنظمة لضمان مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند البدء في القيام بمهمة جديدة، ومع ذلك فإن دراسات الحالة تشير إلى أن تأثير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العملية لا يزال محدوداً نسبياً مقارنة بالاهتمامات الأمنية والسياسية من جانب الجهات الفاعلة الأخرى.

رد الإدارة: في شباط/فبراير ٢٠١١، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفريق التنفيذي (الذي يرأسه المسؤول الإداري المساعد) كي تعالج على نحو أفضل الأزمات طويلة الأمد وحالات الطوارئ المعقدة. والفريق التنفيذي هو محفل للإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتولى تقديم التوجيه الأكثر وضوحاً إلى المكاتب والمكاتب القطرية في جميع مراحل تخطيط المهام، كما أنه يشجع اتخاذ موقف موحد بالنسبة للتنسيق على المستوى الرفيع مع الجهات الشريكة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. والسياسة الجديدة التي ستطبق على مستوى منظومة الأمم المتحدة والمتعلقة بالتحويلات، التي يجري في الوقت الحالي وضعها من أجل السياقات المتعلقة بالمهام، ومراجعة المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكامل للمهمة التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من شأنهما أن تعززاً بدرجة أكبر العلاقات المؤسسية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية، فيما يتعلق بجميع جوانب تدخلات الأمم المتحدة في ظروف المهام. وفي حين أن المشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوكالات الإنمائية التابعة للدول الأعضاء كانت دائماً مشاركة عالية القدر فإن البرنامج زاد مؤخراً من مشاركته مع الإدارات السياسية التي لها علاقة بمجلس الأمن. وبدءاً بالجمهورية العربية السورية، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في رئاسة فرقة عمل متكاملة تتولى إعداد رد الأمم المتحدة على الأوضاع المتسمة بنشوب نزاعات عنيفة أو التي تتعلق بظروف ما بعد النزاع ولكن دون وجود مهمة لحفظ السلام. وفي نهاية عام ٢٠١٣ سوف تكون هناك رئاسة مشتركة لفرقتي عمل إئنتين على الأقل لهما هذه الطبيعة. وفي سياق عملية وضع تقرير بشأن الدروس الداخلية المستفادة، سوف تضع الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تقييماً للكيفية التي ستقيس بها درجة المشاركة في تخطيط المهام ومتابعتها، كما أنها سوف تحدّد الظروف التي ستؤخذ فيها إجراءات إضافية، أو العوامل التي ستدعو إلى اتخاذ تلك الإجراءات، من أجل ضمان المشاركة الفعّالة في تخطيط هذه المهام المتكاملة.

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، مكتب السياسة الإنمائية (بمشاركة من إدارة الشؤون السياسية وإدارة	بجول نهاية عام ٢٠١٣	١-٢ مراجعة المبادئ التوجيهية لعملية التخطيط المتكامل للمهمة. بمشاركة من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وأعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة المعني

		عمليات حفظ السلام)		بالتنمية
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، مكتب السياسة الإنمائية (بمشاركة من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام)	مجلول حزيران/يونيه ٢٠١٣	٢-٢ وضع صيغة لسياسة مشتركة للأمم المتحدة بشأن التحويلات بمشاركة من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وأعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية
		المكاتب الإقليمية، مكتب منع الأزمات والخروج منها	مستمر	٢-٣ المشاركة بأسلوب منهجي مع الدول الأعضاء في مراحل حاسمة للمهمة التي تقوم بها الأمم المتحدة (بما يشمل تخطيط المهمة؛ وصياغة قرارات هيئات الأمم المتحدة المتعلقة بعمليات حفظ السلام والمهام السياسية الخاصة؛ وتصفية المهام) من أجل إبراز الجانب الإنمائي والمزايا النسبية للجهات الفاعلة الإنمائية، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتحديات القائمة والفرص المتاحة
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، مكتب السياسة الإنمائية	آذار/مارس ٢٠١٣	٢-٤ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى أن يقدم دعماً ملائماً للترتيبات الجديدة التي اعتمدها لجنة السياسات التابعة للأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بالنسبة لحكم القانون في ظروف الأزمات وما بعد الأزمات والتي بمقتضاها جرى تعيين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام كنقاط تنسيق عالمية مع توقع أن تعمل على التأكد من أن هيئات الأمم المتحدة تعمل بكاملها معاً في

حفظ السلام وفي القيام بمهام سياسية خاصة وفي ظروف أخرى تنطوي على أزمات				
٢-٥ جرى استعراض استراتيجية مشتركة لبناء السلام وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واعتمدها الإدارة العليا للبرنامج كجزء من عملية صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢	مكتب منع الأزمات والخروج منها		
<p>التوصية ٣: ينبغي أن يكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واضحاً بالنسبة لتحديد مشاريع الخروج من الأزمات التي تحقق شروط الإدراج ضمن عملية نداء موحد أو عملية معادلة لها. وينبغي أن يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو أفضل "الأفرقة المعنية بالأوضاع" التي تسارع بالانعقاد عند نشوب نزاعات.</p> <p>الأساس المنطقي للتوصية: بين التقييم أن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع آليات للخروج من الأزمات في وقت مبكر واتخاذ إجراءات تنسيقية قد واجه عقبات عديدة. وقد كشفت الخبرة التي اكتسبت مع مجموعة الإنعاش المبكر من حالات أزمات وقعت مؤخراً عن وجود خلط بالنسبة لأنواع مشاريع الخروج من الأزمات، وهي مشاريع تحقق شروط الإدراج ضمن عملية مناشدة مشتركة أو عملية معادلة لها. وفي بعض الحالات، يوافق النقاد على أنه قد جرى إيلاء قدر كبير من الاهتمام للأزمات والأمن والقانون وتدابير حفظ النظام وللعدالة الانتقالية ولم يتم إيلاء ما يكفي من اهتمام للتخطيط الأطول أجلاً ولجهود بناء القدرات.</p>				
<p>ردّ الإدارة: لا يزال إنهاء النزاع في وقت مبكر يمثل جزءاً أساسياً من الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستويين العالمي والقطري. وتتراوح التدخلات بين إعادة وظائف الحكم وتقديم الدعم لتوفير سبل الحياة وممارسة الأنشطة المدرة للدخل، من ناحية، واستخدام الألقام وإعادة دمج الجنود المسرّحين، من ناحية أخرى. وقد أدت قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ربط المرحلة الإنسانية بالجهود الإنمائية الطويلة الأجل إلى زيادة الميزانيات المخصصة لمنع الأزمات والخروج منها على مدى السنوات الثلاث الماضية. غير أنه استناداً إلى نتائج استعراض حافظات المشاريع الذي أجراه مكتب منع الأزمات والخروج منها أقرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هناك حاجة إلى إعادة تقييم نهج الخروج المبكر من الأزمات الذي يتبعه من أجل الاستجابة على نحو أفضل للأزمات المتغيرة للمساعدة الإنمائية في ظروف ما بعد النزاع والظروف المنطوية على أوجه ضعف. وقد بدأ في أيار/مايو ٢٠١٢ استعراض واستكمال المذكرة التوجيهية لمجموعة الفريق العامل المعنية بالخروج المبكر من الأزمات وسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالخروج المبكر من الأزمات. واستنتاجات الاستعراض سوف تساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يحدّد بدرجة أفضل المبادرات التي يمكن إدراجها ضمن عمليات المناشدة الموحّدة والتي تربط على نحو أكثر فعالية بين الخروج من الأزمات والتنمية. ومن المهم أن يؤكد برنامج الأمم المتحدة بدرجة كبيرة أهمية العمل على نحو وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبصفة خاصة بالنسبة</p>				

لإجراء الاستعراضين، لضمان الإقرار بالأدوار والمسؤوليات التي يتولاها البرنامج في إطار الخروج المبكر من الأزمات والتميز بينهما وبين أعمال المنظمات الإنسانية وأن تكون تلك الأدوار والمسؤوليات مكتملة للأعمال التي تقوم بها المنظمات الإنسانية. وسوف يثبت أن إيجاد تفاهم أفضل بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى بشأن دور كل منها، وتحديد تعريف مشترك أكثر وضوحاً للخروج المبكر من الأزمات، ووضع مجموعة مشتركة لمبادئ توجيهية تتعلق بمجال الخروج المبكر من الأزمات وآليات تمويله، هي إجراءات تمثل طريقة هامة لتسهيل إدراج مشاريع للخروج المبكر من الأزمات متفق عليها جماعياً في عملية المناشدة الموحدّة وفي آليات أخرى لتمويل الخروج المبكر من الأزمات. ومن الممكن أن تثبت هذه الشراكة الوثيقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة المعنية بالمسائل الإنسانية أنها تقوم بدور مركزي في تحسين تعبئة موارد الخروج المبكر من الأزمات والانتقال على نحو أفضل من مرحلة الخروج من الأزمة إلى مرحلة التنمية.

الإجراء (الإجراءات) الرئيسية		الإطار الزمني	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	المتابعة*
				التعليقات
				الوضع
١-٣	مراجعة المذكرة التوجيهية لمجموعة الفريق العامل المعنية بالخروج المبكر من الأزمات وسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالخروج المبكر من الأزمات وذلك بتعاون وثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، والبدء في تنفيذ مبادرة عالمية لتعبئة الموارد اللازمة للخروج المبكر من الأزمات مع التركيز على التحديات المعنية المتعلقة بأوضاع ما بعد النزاع مباشرة.	تُستكمل في نهاية عام ٢٠١٣	مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، مكتب السياسة الإنمائية (بمشاركة من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام)	
٢-٣	تقديم التدريب والدعم التقني إلى موظفي المكاتب القطرية كي يتفهموا عمليات المناشدة الموحدّة، واشتراطات صلاحية المشاريع، والتمويل لأغراض إنسانية، والنظام الإنساني بصفة عامة، للاستفادة من وجود الجهات	متواصل	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / (مكتب منع الأزمات والخروج منها)	

				الفاعلة الإنسانية (التي تعمل في كثير من الأحيان بالتوازي مع بعثات حفظ السلام والنهج المتعلقة بالنزاعات)
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	بجول نهاية عام ٢٠١٣	٣-٣ وضع ترتيبات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل على تحقيق الخروج المبكر من الأزمات وتقديم التدريب إلى المكاتب الميدانية بشأن استخدام هذه الترتيبات من أجل إتاحة مستوى القدرة على التنبؤ وتحقيق الانتظام بالنسبة لاستجاباته للخروج المبكر من الأزمات وإمكان إدراجه ضمن النداءات العاجلة وعمليات المناشدة الموحدة.
<p>التوصية ٤: ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للترتيبات المؤسسية من أجل زيادة الفعالية ونشر المعرفة بالنسبة لإدارة الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي تساهم فيها جهات مانحة متعددة على مستوى الشركات - وللکیفیه التي يمكن بها أن يكون هذا مفيداً بالنسبة للمكاتب القطرية التي يُطلب منها إدارة هذه الصناديق.</p> <p>الأساس المنطقي للتوصية: يبين التقييم أن الخبرة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء لم يتم التأكد منها على نحو منهجي. وهذه المعرفة تكون مفيدة عندما تكون المكاتب القطرية للبرنامج بحاجة إلى أن تتفهم الخيارات المختلفة للصناديق الاستثمارية، وتشرحها للجهات المشاركة في تلك المكاتب، وإلى معرفة ما ينبغي عليها أن تفعله لإنشاء صندوق استثماري. وبالنظر إلى وجود حاجة مستمرة للدعم عندما يكون من المتوقع أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم/إدارة صناديق استثمارية ليس فقط في سياق ما بعد الخروج من النزاعات بل أيضاً في سياق ما بعد التعافي من الكوارث، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لجعل الجهات الشريكة على علم بهذه الترتيبات المؤسسية.</p> <p>رد الإدارة: تتوفر بالفعل مصادر مختلفة للمعلومات التي تتعلق بالترتيبات المؤسسية والمعرفة المتعلقة بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين التابعة لفريق الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل القسم المعني بنهج التمويل المشترك الموجود على موقع الويب الخاص بفريق الأمم المتحدة الإنمائي والمنفذ الخاص. بمكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، والمعلومات المتعلقة بتعرض الصندوق الاستثماري المواضيعي للأزمات وخروجه منها الموجودة على موقع الويب الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منع الأزمات والخروج منها. غير أن برنامج الأمم المتحدة قد أحاط علماً بالتوصيات وبأن هناك حاجة إلى تسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالوسائل المختلفة التي يمكن استخدامها لتمويل البرامج بشكل</p>				

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء/مكتب الشؤون الإدارية، ومكتب العلاقات الخارجية والتوعية	بجول أيار/مايو ٢٠١٣	٤-١ سوف تقوم الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع التوجيهات الإضافية ومجموعات المعلومات المتعلقة بالخيارات المختلفة لإدارة الصناديق الاستثمارية المجمعة التي يشارك فيها البرنامج في صيغتها النهائية، واعتمادها. وسوف تبين هذه التوجيهات بالتفصيل خصائص مجموعة متنوعة من صناديق مجمعة تُستخدم في تمويل منع الأزمات والخروج منها (تميز بين الصناديق التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التي يديرها مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء نيابة عن فريق الأمم المتحدة الإنمائي، بما يشمل الصناديق المشتركة للأنشطة الإنسانية، وتطرح خيارات سوف تأخذها المكاتب القطرية في الاعتبار عند اقتراح وسائل تمويل محددة كى تُستخدم في ظروف منع الأزمات والخروج منها
<p>التوصية ٥: لتعزيز أهمية مبادرة "توحيد الأداء" للأمم المتحدة في ظروف ما بعد النزاع ينبغي أن يقترح المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُبحث من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن مدى أهمية وضع توجيهات واضحة بالنسبة لتقسيم العمل والموارد خلال تشكيل بعثات متكاملة وذلك لضمان أن تكون الوكالات الفردية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مستعدة على نحو ملائم للقيام بدورها المعزز خلال مرحلة التحول وبعدها.</p>				

الأساس المنطقي للتوصية: في عام ٢٠١١ اعتمد الأمين العام تقريراً عن الاستعراض الذي أجراه الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والمعنون "القدرات المدنية في أعقاب النزاعات"، انظر الوثيقة (A/65/747-S/2011/85)، الذي أوصى بتعزيز استعانة الأمم المتحدة بقدرات مدنية دائمة. وقد أبرزت التوصيات الدور المحوري الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعبئة الموارد ودعم التنمية في ظروف ما بعد النزاع، وأوصت بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الرائد في التجمعات المتعلقة بوظائف الحوكمة الوطنية الأساسية والعدالة وتنمية القدرات. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمثل التحولات من عمليات حفظ السلام فترة تشغيلية معقدة وحساسة تكتسب أنشطة الدعم فيها، في كثير من الأحيان، أهمية كبيرة في تعزيز تقدم البلد بعيداً عن النزاع. والإدارة الفعالة لهذه التحولات لها أهمية خاصة في الوقت الحالي وذلك بالنظر إلى أن بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام سوف تنتهي قريباً مع مواصلة تقديم الدعم من خلال مكاتب متكاملة لبناء السلام وأفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة وبعثات سياسة خاصة. وينبغي أن تتيح مبادئ توجيهية انتقالية جديدة للأمم المتحدة فرصة لوضع خطط وميزانيات عملية مشتركة بين الوكالات تكون أكثر فعالية.

رد الإدارة: على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد شارك بنشاط في وضع إجراءات تشغيل قياسية لمبادرة "توحيد الأداء"، لضمان أن تكون جوانب محدّدة لظروف التحول قد أخذت في الاعتبار، يجري العمل من خلال استعراض جديد يجريه فريق الأمم المتحدة التوجيهي المعني بالتكامل، الذي يرأسه وكيل الأمين العام لحفظ السلام، لوضع سياسة مشتركة لتحولات بعثات الأمم المتحدة بالاستناد إلى الدروس والممارسات السليمة المستفادة من منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في هذه العملية. وفي الوقت الحالي يعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمشاركة مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، اجتماعات منتظمة مع أعضاء بارزين في مجلس الأمن، وهي اجتماعات تناقش فيها مسائل حيوية في ظروف البعثات. بما يشمل عمليات التحول. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في إعداد دراسة بشأن الدروس المستفادة من التحولات السابقة للبعثات، وهي دراسة تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية للإجراءات التي ستخضعها مستقبلاً في هذا المجال. وإسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأنشطة المشتركة و/أو الجماعية للأمم المتحدة لا تزال له بالنسبة للبرنامج أولوية هامة تدعم جميع الأنشطة. غير أنه على الرغم من النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من المهم أيضاً إبراز الحقيقة القائلة بأن تحقيق أي نجاح في هذا المجال سوف يتوقف على استعداد جميع الوكالات المعنية للعمل معاً.

الإجراء (الإجراءات) الرئيسية		الإطار الزمني	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	المتابعة*
				التعليقات
				الوضع
١-٥	وضع سياسة تشمل منظومة الأمم المتحدة بكاملها بشأن التحول المتكامل للبعثات	الموافقة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣	المكتب التنفيذي للمسؤول الإداري، المكاتب الإقليمية، مكتب منع الأزمات والخروج منها	

		مكتب منع الأزمات والخروج منها	بحلول نهاية عام ٢٠١٣	٥-٢ تحديد الدروس المستفادة والتوجيهات المتعلقة بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التحولات المتكاملة للبعثات
		المكتب التنفيذي للمسؤول الإداري، مكتب منع الأزمات والخروج منها من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية	الموافقة من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحلول نهاية عام ٢٠١٢	٥-٣ الإسهام في وضع إجراءات تشغيل مناسبة لتوحيد الأداء بالنسبة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل ضمان تطبيق تلك الإجراءات على نحو كامل في ظروف التحول

التوصية ٦: ينبغي زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، بما يشمل البنك الدولي، في مجالات النهج المشتركة المتعلقة بتقييمات الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات والتخطيط لمنع حدوث أزمات.

الأساس المنطقي للتوصية: يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع نطاق شراكاته مع المؤسسات المالية الدولية في ظروف ما بعد الخروج من الأزمات. وعلى سبيل المثال فإن تقييمات الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات يجري تطويرها من خلال عملية تعاونية لتحديد النطاق يجري الاضطلاع بها من جانب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي. وتقييمات الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات وضعتها الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق فهم مشترك للأهداف الاستراتيجية في بلد معين يشارك جميع الأطراف ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ولتوفير إطار عمل شامل يفيد أيضاً في إشراك جهات شريكة خارجية، مثل المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الثنائية.

ردّ الإدارة: المسألة التي تشملها هذه التوصية تحظى بأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عدة سنوات. وقد زاد تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي في البلدان التي تعاني من أزمات، بعد نشر تقرير عام ٢٠١١ عن التنمية في العالم: الصراع والأمن والتنمية، في مجالات حكم القانون وتوفير الوظائف والحدّ من مخاطر الكوارث والحوكمة في ظروف الأزمات، بما يشمل إدارة القطاع العام وتنمية القدرات. ويتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً رئاسة الفريق الاستشاري لتقييم الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات، كما أنه يقوم بدور ريادي في منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للعمل المشترك مع البنك الدولي في عمليات تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث. ويركز الفريق الاستشاري على زيادة تطوير منهجية تقييم الاحتياجات بعد وقوع الكوارث، كما يجري بذل جهود للربط على نحو وثيق بين تقييم الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات وتقييم الاحتياجات بعد التعافي من الكوارث. ويشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط أيضاً في جهود تُبذل على مستوى المنظومة وبدأت في عام ٢٠١٠ لتعزيز التعاون مع البنك الدولي على أرض الواقع في بلدان معينة بدعم من صندوق استئماني سويسري. وسوف يُجرى استعراض لهذه العملية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ وذلك

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	بجول نهاية عام ٢٠١٣	٦-١ مواصلة تطوير منهجية تقييم الاحتياجات بعد الخروج من الأزمات ووضعها في صيغتها النهائية، بتعاون وثيق مع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بدعم العمليات القطرية ووضع منهجية للرصد وإشراك منظمات إقليمية أخرى وخاصة المصارف الإنمائية الإقليمية
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، مكتب العلاقات الخارجية والتوعوية، مكتب السياسات الإنمائية، المكاتب الإقليمية	الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	٦-٢ إقامة محفل للمشاركة مع البنك الدولي والجهات الشريكة الأخرى في إيجاد فرص عمل في الدول الضعيفة؛ وتنفيذ برامج رائدة تهدف إلى تعزيز تكامل الدعم التعاوني وأثر ذلك الدعم في بلدان منتقاة
		مكتب العلاقات الخارجية والتوعوية، مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية (بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام حسبما يكون ملائماً)	مستمرة	٦-٣ المشاركة في إجراء تحليل مشترك مع البنك الدولي لتحديد البلدان التي قد يكون نهج تقييم احتياجات ما بعد النزاع مقتصرًا فيها على إجراء تحليل أكثر تماسكًا تشترك فيه الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وستستفيد من هذا التحليل

٤-٦ تقديم المشورة والتوجيه، من خلال الفريق التنفيذي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالأزمات طويلة الأمد وحالات الطوارئ المعقدة في ظروف تتعلق بالأوضاع في بلدان معيّنة، بالنسبة للمشاركة مع المؤسسات المالية الدولية	مستمر	الفريق التنفيذي، أمانة الفريق التنفيذي، المكاتب الإقليمية، مكتب منع الأزمات والخروج منها		
٥-٦ القيام مع البنك الدولي بإجراء تقييمين إثنين مشتركين على الأقل للاحتياجات من القدرات اللازمة لتنفيذ اتفاقات السلام، ووضع آليات مشتركة لتعبئة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات	٢٠١٣-٢٠١٤	مكتب العلاقات الخارجية والمناصرة، مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية، البنك الدولي، المنسقون المقيمون في البلدان المعنية		
٦-٦ تقديم الدعم التنفيذي المشترك مع البنك الدولي إلى البلدان الرائدة المشاركة في "الصفقة الجديدة" من خلال آلية دعم مجموعة الدول السبع الكبرى الموسّعة التي تمولها جهات مانحة	٢٠١٣-٢٠١٤	مكتب منع الأزمات والخروج منها، المكاتب الإقليمية		
<p>التوصية ٧: ينبغي أن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً للموارد البشرية الداخلية بحيث يكون مصمماً لتهيئة الموظفين لظروف النزاع ووضعهم في تلك الظروف، كما ينبغي أن يضع البرنامج حدوداً أكثر صرامة للمكاتب كي تحقق الأهداف الجنسانية.</p> <p>الأساس المنطقي للتوصية: بين التقييم أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سجل إنجازات مختلط بالنسبة للتوازن الجنساني للقوة العاملة التابعة له في بعض البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عام ٢٠١٠، كانت النساء تشكلن نسبة ٢٣ في المائة فقط من الموظفين. وفي كوت ديفوار، في أعقاب الأزمة، كانت الغالبية العظمى من الموظفين المدنيين في عام ٢٠١١ من الذكور ولم يزد عدد النساء المعيّنات عن إثنين، ولم تكن أي منهما تشغل منصباً رئيسياً. وهذه النسبة الجنسانية الضئيلة موجودة أيضاً في البعثة المتكاملة للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتعلق الأسباب المقدّمة بوجود صعوبات في التوصل إلى نساء لديهن الخبرة وتحدثن باللغة الفرنسية وتتوفر لديهن الرغبة في أن تعملن في بيئة غير مستقرة.</p>				

الإجراء (الإجراءات) الرئيسية		الإطار الزمني	الوحدة (الوحدات) المسؤولة	المتابعة*
التعليقات	الوضع			
١-٧ تنظيم أنشطة لتعزيز التدريب/المهارات بالنسبة للموظفات العاملات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللواتي تكلفن بالعمل في ظروف أزمات	٢٠١٣-٢٠١٤	مكتب الموارد البشرية/مكتب الشؤون الإدارية، مكتب منع الأزمات والخروج منها		
٢-٧ تحليل المسائل المتعلقة بتشجيع الإناث على العمل في ظروف أزمات؛ ووضع وتنفيذ إجراءات تستهدف الاستجابة للمطالب	٢٠١٣-٢٠١٤	مكتب الشؤون الإدارية، المكاتب الإقليمية		
<p>التوصية ٨: ينبغي أن تحدّد جميع أنشطة البرمجة المتعلقة بالبلدان المتأثرة بالنزاعات استراتيجية واضحة للخروج من النزاعات. وينبغي أن توضّح مشاريع التنفيذ المباشر أسباب عدم إمكان تنفيذها على المستوى الوطني وأن تتضمن تدابير لتنمية القدرات وإطاراً زمنياً للتحويل إلى وسائل تنفيذ وطنية.</p> <p>الأساس المنطقي للتوصية: يبيّن التقييم أنه يتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحقق أقصى قدر من التوازن بين التنفيذ المباشر للبرنامج والتنفيذ الوطني في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات. ومن الممكن في بعض الأحيان أن تتعارض مسألة الاستدامة مع الرغبة في "تنفيذ المهمة" وخاصة في البلدان التي تكون فيها القيود المفروضة على القدرات قيوداً متأصلة. ومن الممكن أن يؤدي تقديم الخدمات على نحو مباشر إلى التعجيل بتحقيق نتائج معيّنة؛ غير أنه قد يؤدي أيضاً إلى إضعاف المؤسسات التي ينبغي أن تعتمد عليها البلدان في الأجل الطويل. والقدرة على تولى الأمور التي يجري العمل على تحقيقها من خلال الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تتلاشى بسرعة بسبب نزوح الأدمغة الذي ينقل الأطراف الوطنية إلى وظائف جديدة في القطاع الخاص، على نحو معاكس، في منظمات للمعونة الدولية مثل الأمم المتحدة.</p>				
<p>ردّ الإدارة: إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يوافق على أن هناك حاجة لضمان أن تكون جميع مشاريعه، سواءً كان تنفيذها تنفيذاً وطنياً أو مباشراً، استراتيجية خروج ملائمة وأن تعزّز تلك المشاريع بناء القدرات. وهذا الجانب له أهمية كبيرة وفقاً للعملية الحالية لاعتماد التنفيذ المباشر للمشاريع الذي تكلف به المكاتب القطرية من جانب المكاتب الإقليمية المناظرة لها بعد النظر في طبيعة الوضع الخاص للتنمية والمزايا المقارنة المحدّدة للمكتب القطري</p>				

بالنسبة لإدارة المشاريع. ومن المهم توضيح أن أسلوب التنفيذ المباشر يؤكد على بناء القدرات بنفس درجة تأكيد التنفيذ الوطني عليه. غير أنه في ظروف الأزمات وما بعد الأزمات تقل قدرة السلطات الوطنية على التواءم مع الإجراءات التي يفرضها عليها أسلوب التنفيذ الوطني والتي تتصف، علاوة على هذا، بأنها تختلف عن إجراءات التشغيل العادية الخاصة بها. غير أنه من المهم أن تبين مشاريع التنفيذ الوطني ومشاريع التنفيذ المباشر، بوضوح، أهدافها المتعلقة ببناء القدرات التي تتماشى مع استراتيجية الخروج. وسوف يستعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً الأساليب التشغيلية للبرنامج وذلك لضمان عدم وجود سوء فهم بالنسبة للكيفية التي تسهم بها هذه الأساليب في بناء القدرة الوطنية.

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		فريق دعم العمليات/مكتب التقييم، المكاتب الإقليمية	بجول نهاية عام ٢٠١٣	٨-١ إجراء استعراض لعدد من المكاتب القطرية المنتقاة لتحديد مدى التزامها بتنفيذ إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنفيذ المباشر من منظور أثرها على تنمية القدرة الوطنية
		المكاتب الإقليمية، فريق دعم العمليات، المكتب التنفيذي	ابتداءً من عام ٢٠١٤	٨-٢ تحسين عملية الموافقة على التنفيذ المباشر بإضافة اشتراط حازم يتعلق بتقييم القدرة الوطنية ووضع استراتيجية واضحة لتعزيز القدرات وتحديد فترة زمنية للتحويل إلى التنفيذ الوطني
		المسؤول الإداري للمكتب التنفيذي/فريق دعم العمليات/مكتب منع الأزمات والخروج منها	كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	٨-٣ سوف تقوم الإدارة العليا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقييم أساليب تنفيذ المشاريع في ظروف منع الأزمات والخروج منها في كتيب البرنامج الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التوصية ٩: ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع نطاق برنامج تدريب الموظفين التي يقدمها إلى البلدان التي يتم تحديدها على أنها معرضة لمخاطر النزاعات، ومراجعة إجراءات تعيين الموظفين التي تشدد على توفر الخبرة في ظروف النزاع، وتقديم حوافر إضافية إلى الموظفين ذوي الخبرة كي يواصلوا العمل في الوظائف الصعبة التي تتأثر بالنزاعات.

الأساس المنطقي للتوصية: في حين أن التقييم يبرز أهمية مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بمواجهة الأزمات والمعروفة باسم "الطفرة" بالنسبة

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، مكتب الممثل السامي/مكتب الشؤون الإدارية	عام ٢٠١٣	١-٩ تحديد المهارات والكفاءات المعيّنة المطلوبة لشغل الوظائف في مراكز العمل التي تواجه مصاعب بسبب نشوب النزاعات
		مكتب الممثل السامي/مكتب الشؤون الإدارية، مكتب منع الأزمات والخروج منها	الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	٢-٩ إشراك مكتب منع الأزمات والخروج منها في اختيار وتعيين مديرين رفيعي المستوى (نواب المديرين والمناصب الأعلى) للمكاتب القطرية المعنية بالأزمات
		مكتب الممثل السامي/مكتب الشؤون الإدارية	الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤	٣-٩ وضع وتقديم نهج جماعي لتكليف مديرين رفيعي المستوى بالعمل في المكاتب القطرية المعنية بالأزمات، مع مراعاة قدرات الفريق المعني بالمكتب القطري ككل، وذلك من أجل سد الفجوات المتعلقة بالقدرات
		مكتب منع الأزمات والخروج منها، إدارة الشؤون السياسية، المكاتب الإقليمية	بحلول عام ٢٠١٤	٤-٩ ضمان وجود موظف لديه مهارات في مجالات التحليل السياسي والتيسير وحل النزاعات من أجل مساندة المنسق المقيم/الممثل المقيم في ما لا يقل عن نصف البلدان التي لها أولوية والبالغ عددها ٤٠ بلداً (أي في ٢٠ بلداً)

مواجهة التحدي المتمثل في نقص الموظفين المهرة الذين يكونون موجودين عند نشوب نزاع فإنه يشير إلى أن فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظروف النزاعات ستظل مرتبطة بنوعية، وقدرات، الإدارة والموظفين في البلد. واختيار موظفين مهرة لشغل الوظائف الخالية في البلدان المعرضة لمخاطر نشوب نزاعات وتنفيذ برامج تدريبية متماسكة للموظفين في تلك البلدان يشكلان أهم إجراءين لضمان فعالية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ردّ الإدارة: يقرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن هناك حاجة إلى مواصلة تحسين القدرات التنافسية للموظفين المكلفين بالعمل في ظروف النزاعات، ومهاراتهم، وسوف يواصل البرنامج العمل على تحسين التدريب ونظم التعيين والحوافز في إطار اللوائح ذات الصلة وفي حدودها.

التوصية ١٠: ينبغي أن يضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توجيهات جديدة لتطوير المشاريع في البلدان المتأثرة بالنزاعات، بما يشمل مجموعات عامة لنقاط مرجعية ومؤشرات. وينبغي أن يشمل هذا أيضاً رصد وتقييم التقدم المحرز في ظروف النزاع وإعداد تقارير بشأن هذا التقدم. وينبغي أن تكون هذه الأدوات مشتقة من مؤشرات برنامجية وُضعت في ظروف لا تشوبها نزاعات وأن تجري مراجعة تلك الأدوات عند النظر في الظروف التي تغيرت بعد نشوب النزاع.

الأساس المنطقي للتوصية: أشار التقييم إلى أن هناك حاجة إلى توجيهات جديدة بالنظر إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يوجد لديه في الوقت الحالي تقييم متماسك ومنهجي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف منع الأزمات والخروج منها في إطار برامج الدعم القطرية. ولم يتم وضع مؤشرات، أو علامات، محدّدة للأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظروف الأزمات، كما أنه لا توجد ممارسة متسقة بالنسبة لوضع قواعد أساسية عند البدء في تنفيذ المشاريع القطرية من أجل متابعة التقدم المحرز.

ردّ الإدارة: ترد المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بتخطيط التدخلات في ظروف الأزمات، ومراقبتها وتقييمها، في "الملخص رقم ١: تخطيط ومراقبة وتقييم ظروف منع الأزمات والخروج منها". غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقر بصحة ما ورد في التوصية وبحقيقة أن الملخص الحالي لا يتناول المسائل المحدّدة المتعلقة بفعالية البرنامج وخاصة في ظروف ما بعد النزاعات. وقد شدّد أيضاً استعراض أجري مؤخراً لحافظة برنامج مكتب منع النزاعات والخروج منها في ظروف منع النزاعات والخروج منها، وهو استعراض أجرى بمشاركة من مكاتب إقليمية ومركزية، على الحاجة إلى تنفيذ التوجيه الحالي في هذا المجال من أجل تعزيز انطباق البرنامج وفعاليته، وتحديد مجالات للاستثمار الاستراتيجي من أجل جعل التأثير عند الحد الأقصى، وإعادة التركيز على تنمية القدرات في ظروف منع النزاعات والخروج منها. وجرى وضع خطة عمل تفصيلية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالاستعراض، وهي تشمل وضع نظام خاص للرصد والتقييم من أجل البلدان المتأثرة بالأزمات بحيث يتضمن مؤشرات حسّاسة للأزمات، وتحليلات مختلفة للسياقات، وزيارات أكثر تكرراً للرصد. ويعمل أيضاً مكتب منع النزاعات والخروج منها على إعداد مبادرة رائدة للقيام بدور رئيسي في إعداد نهج جديد بالنسبة للرصد والتقييم في ظروف نزع السلاح.

المتابعة*		الوحدة (الوحدات) المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراء (الإجراءات) الرئيسية
الوضع	التعليقات			
		فريق دعم العمليات	كانون الثاني/يناير ٢٠١٣	١٠-١ تقديم مجموعة إجراءات لدعم الإدارة تعتمد على النتائج إلى المكاتب القطرية ونشر المجموعة
				١٠-٢ سوف يكون تعريف المؤشرات ذات الصلة المتعلقة بمنع النزاعات والخروج منها جزءاً

				من عملية صياغة سلاسل النتائج للخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
				١٠-٣ سوف يتولى مكتب منع النزاعات والخروج منها القيام بدور ريادي في المرحلة التجريبية لتطبيق نهج جديد للمراقبة والتقييم في بلدين رائدين.

* تجري متابعة الوضع بالنسبة للتنفيذ باستخدام وسائل إلكترونية في قاعدة بيانات تابعة لمركز موارد التقييم.